إطار جودة البيانات الإحصائية الشرطية في إمارة دبي

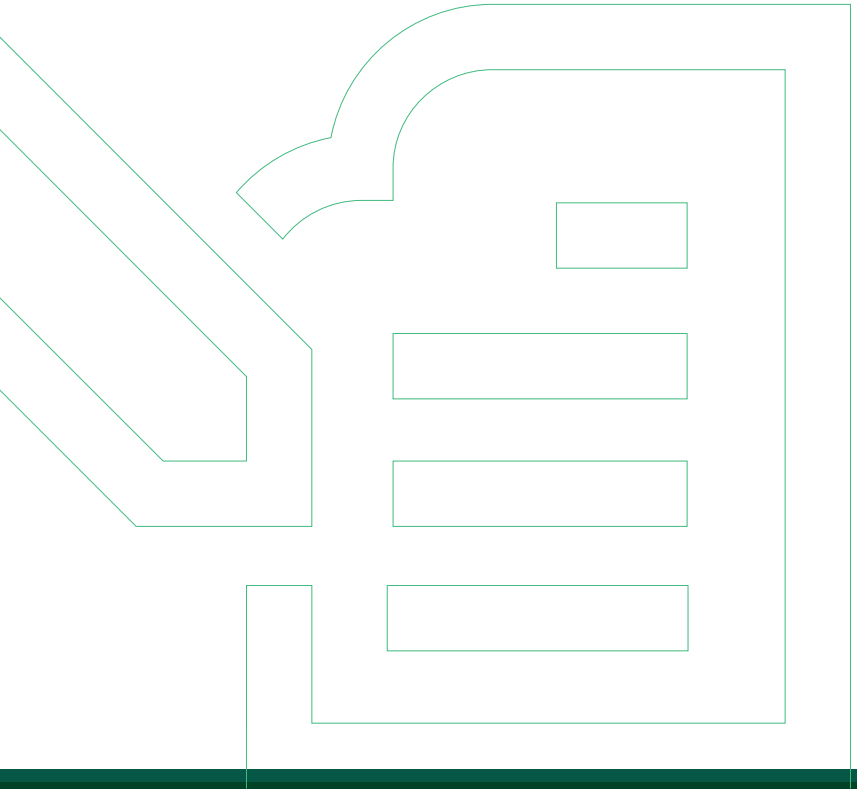

المقدمة:

انطلاقا من حرص القيادة العامة لشرطة دبي لتحقيق أعلى المعايير في المجال الأمني، وتحقيقا لاستراتيجياتها المتمثلة في تطوير الأداء المؤسسي بكفاءة وفعالية، فقد أولت شرطة دبي أهمية بالغة للشق الإحصائي ووجود قواعد بيانات شرطية باعتباره أحد الجوانب المهمة في عملية دعم اتخاذ القرار. ومن هنا جاءت أهمية وجود إطار يضمن جودة المخرجات الإحصائية الشرطية.

وقد سعت القيادة العامة لشرطة دبي بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء ومركز دبي للإحصاء على تطبيق إطار عام لجودة البيانات الإحصائية الشرطية لتحديد معايير الجودة الرئيسية ومحاورها وأهدافها، والتي تتضمن جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية الشرطية، حيث تلتزم شرطة دبي بتحسين مستمر لمنتجاتها الإحصائية من حيث استخدام بيانات السجلات الإدارية الاستخدام الأمثل.

ويتم رصد ومراقبة جودة المنتجات من خلال ضمان أداء العمليات التي تضمن إنتاج بيانات إحصائية ذات مستوى مناسب قابل للاستخدام. وأخيرا، يتم الاستفادة من النتائج ورصد فرص التحسين واستخدام بيانات السجلات الإدارية لضمان فعاليتها وملاءمتها ضمن العمل المؤسسي، والهدف الأساسي هو زيادة مصداقية المنتج الإحصائي وكسب ثقة مستخدمي البيانات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

يستند هذا الإطار إلى العديد من المراجع المعتمدة والمعروفة محليا ودوليا ومن أبرز هذه المراجع:

- وثيقة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة 1994 والتي تم تحديث مقدمتها وإصدارها في عام 2014م.
- إطار جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2003م.
- دليل استخدام النموذج العام للعمليات والإجراءات الإحصائية GSBPM الصادر عن المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.
- الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية الصادر عن المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.
- دليل معايير وإجراءات ضمان الجودة الإحصائية لبيانات السجلات الإدارية الصادر عن المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.

مفهوم الجودة الإحصائية:

إن جودة البيانات اليوم لا تقتصر على دقة البيانات والمنتج الاحصائي بل تتعدى إلى وجود آليات محددة ونظام عمل يحدد مراحل العمل ويضمن عدم تداخل المهام، بحيث يعطي المنتج الاحصائي قيمة وثقة في استخدامه من قبل متخذ القرار وصانع السياسات. كما يتجه أيضا إلى مفهوم « ملاءمة البيانات للاستخدام » وذلك من خلال إعداد البيانات الإحصائية ضمن بيئة مؤسسية بمهنية ونزاهة وحيادية بشكل وثيق الصلة بالأهداف المحددة وباحتياجات المستخدمين بحيث يعطي للمستخدم المرونة والدقة في استخدام البيانات باستخدام منهج معياري واضح الإطار، وإخضاعها لإجراءات علمية وعملية واضحة ومحددة بدورية منتظمة للتأكد من موثوقيتها وواقعيتها وقابليتها للمقارنة ومراعاة الكفاءة، وإتاحة البيانات للجميع بنفس الدرجة وضمن توقيت مناسب وبأسلوب يسهل الوصول لها واستخدامها بمرونة عالية.

إطار جودة البيانات الإحصائية الشرطية:

يهدف إطار جودة البيانات الإحصائية الشرطية لوضع معايير جودة إحصائية تخص البيانات الشرطية والتي تتحدد من خلال الأهداف التالية:

يشمل النظام الإحصائي الشرطي في إمارة دبي كافة الجهات المساهمة في إعداد الإحصائيات (التقارير الإحصائية) وإصداراها واستخدامها، فهو يشمل الجهات التالية:

- القيادة العامة لشرطة دبي متمثلة في الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية وهي محور النظام الإحصائي الجنائي وتهدف لتطوير منظومة إحصائية مبتكرة تسهم في تقديم إحصائيات ملائمة وموثوقة.
- مراكز الشرطة في الإمارة وهي المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية في كل منطقة اختصاص وفقا للقوانين والتشريعات المحلية وتعمل على تطوير أنظمة إحصائية محلية متطورة ومتسقة مع النظام الإحصائي الجنائي.
- الإدارة العامة للمرور وهي محور النظام الإحصائي المروري وتسعى لتقديم إحصائيات دقيقة وموثوقة في الشق المروري.

كما يرتبط بالنظام الإحصائي الشرطي ارتباطاً وثيقاً فئات أخرى نظراً لدورها في إعداد الإحصاءات (التقارير الإحصائية) الرسمية واستخداماتها وهي على النحو التالي:

1. البيانات السجلية التي تكون من خلال التسجيل للحالات التي ترتبط بالعمل الشرطي.
2. مستخدمي الإحصاءات الرسمية بمختلف اهتماماتهم سواء كانوا متخذي القرارات وواضعوا الخطط والسياسات. كما تشمل هذه الفئة الأكاديميين والباحثين والدارسين وأفراد المجتمع المحلي والإقليمي والدولي المهتمين بالإحصاءات الشرطية في إمارة دبي.
3. المراكز الإحصائية المحلية متمثلة بمركز دبي للإحصاء (هيئة دبي الرقمية) والاتحادية متمثلة بالمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

إن تحديد مكونات النظام الإحصائي الشرطي بشكل واضح يساعد في تحديد نطاق إطار الجودة ومحاورها لاسيما محور الملاءمة ومحور إمكانية الوصول للبيانات واللذان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمدى تلبية الإحصاءات لمتطلبات المستخدمين.

مكونات إطار جودة البيانات الشرطية

يتكون إطار جودة البيانات الشرطية من العناصر التالية:

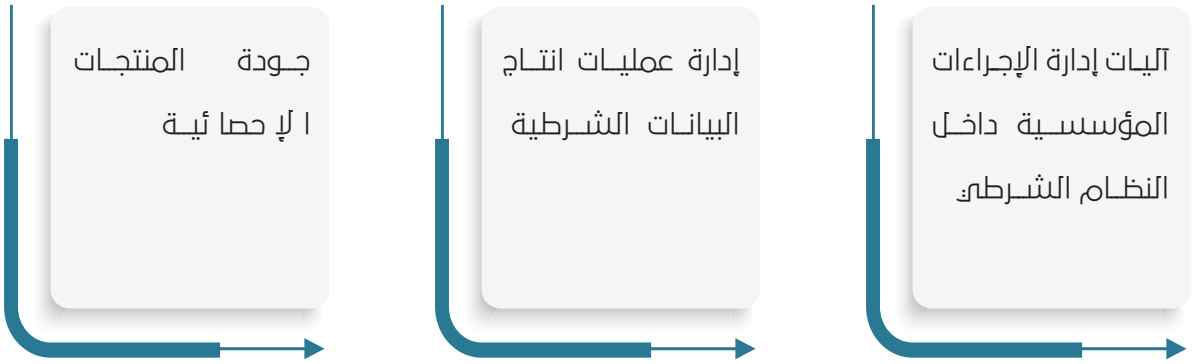

إن محاور الجودة الأساسية الواردة في هذا الإطار منبثقة من مفهوم الجودة الشاملة والتي تشمل جودة المدخلات والعمليات والمخرجات الإحصائية والتي من شأنها تلبية احتياجات المستخدمين للبيانات الإحصائية من جهة وتحقيقها للمعايير الإحصائية المعتبرة والمستندة إلى الأطر والمعايير الإحصائية المعتمدة دولياً وإقليمياً من جهة أخرى، مما يجعل هذه الإحصاءات «ملائمة للاستخدام».

يتوجب توفير الأنظمة والتشريعات وأدوات الإنتاج التي تعمل على تسريع وتسهيل عملية انتاج البيانات مما يرفع من جودة المنتج الاحصائي.

ويتمثل ذلك في:

أولا: الاستقلالية المهنية والموضوعية:

الاستقلالية المهنية هي إدارة نظام انتاج لا يخضع لضغوط خارجية ويكون العامل المهني والعلمي والمنهجي هو العامل الأساسي في التحكم لاستخراج المنتج الاحصائي، ويكون موضوعي يعطي متخذ القرار مصداقية واضحة وشفافية للمؤشرات والمنتجات الإحصائية وتطويرها ونشرها بمهنية وبموضوعية واستقلالية والتعامل العادل مع جميع المستخدمين ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

1. إعداد قوانين تنظم عملية وآلية نشر البيانات الشرطية بشكل يضمن جودة المنتج، ويتم التنسيق مع المراكز الإحصائية المحلية والاتحادية لضمان التكامل وعدم التضارب بالإنتاج والنشر.
2. تخضع آلية انتاج لتقارير الإحصائية/البيانات للمنهجيات المعتمدة من قبل الأجهزة الإحصائية والمنظمات الدولية بشكل منظم وتكون مسؤولية اتخاذ القرار بشأن السياسات والأساليب الإحصائية والمعايير والإجراءات الفنية في إعداد الإحصاءات الرسمية وإنتاجها وعلى أساس من التجرد والحيادية بالتنسيق مع المراكز الإحصائية المحلية والاتحادية.
3. تلزم الجهة المنتجة للإحصاءات بالمعايير العملية للممارسات الإحصائية الدولية والوطنية المعتمدة.
4. يتم انتاج الإحصاءات والبيانات الإحصائية على أساس الاحتياجات التي تحددها الاعتبارات الإحصائية.
5. إتاحة المنهجيات الإحصائية والمعايير المستخدمة لجميع البيانات وتجهيزها وإعداد الإحصاءات لكافة المستخدمين، وفي حال إجراء أية تعديلات يتم إبلاغ المستخدمين عنها.
6. وضوح الإحصاءات المنشورة للمستخدمين.
7. توفير مصفوفة نشر البيانات تخضع لمعايير وسياسة الأجهزة الإحصائية المحلية والاتحادية .
8. تحتفظ المؤسسة بحق الرد على أي سوء استخدام للإحصاءات أو تفسير لها.
9. الالتزام التام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي والعمل الإحصائي.

ثانياً: ضمان الشفافية:

إن ضمان وتحقيق الشفافية يتحقق من خلال الآتي:

1. نشر وتوفير المعلومات والبيانات الوصفية والتي تحتوي على التعاريف والتصانيف المستخدمة مع النشرات والتقارير الاحصائية.
2. عرض ونشر وإتاحة المنهجيات العلمية التي يتم انتاج البيانات من خلالها والإعلان في حال تعديلها.
3. إصدار الروزنامة الإحصائية المعتمدة والتي تبين مواعيد نشر البيانات بالتنسيق مع الشركاء من المراكز الإحصائية المحلية والاتحادية.
4. التشاور من المستخدمين بانتظام على دورية الإصدارات.

ثالثاً: ضمان سرية البيانات:

ينبغي ضمان سرية بيانات المؤسسة واستخدامها لأغراض إحصائية فقط، ويتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. وجود قانون أو تشريع أو سياسة ينص على حماية سرية البيانات الشخصية ضمن قانون المراكز الإحصائية المحلية والاتحادية.
2. وجود قواعد ولوائح تنظيمية لأمن المعلومات لحماية سرية البيانات قد تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية للأفراد أو المؤسسات وغيرها.
3. توفير سياسة وإجراءات لمنع الإفصاح عن البيانات السرية.
4. توفير الموارد المالية والتقنية والإدارية لحماية أمن البيانات الإحصائية من ناحية تخزين وإدارة البيانات الاحصائية.
5. حفظ البيانات الفردية بصورة آمنة وعدم السماح بالاطلاع على البيانات الفردية إلا من قبل العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية ضمن ضوابط.
6. العمل على توعية جميع الأفراد العاملين في إنتاج الإحصاءات الرسمية مسبقا بأهمية المحافظة على سرية البيانات وكذلك تعريفهم بالعقوبات التي تترتب على إفشائهم لتلك البيانات.
7. إعداد مصفوفة سرية البيانات والتي تحدد داخل المؤسسة الشرطية صلاحيات الاطلاع على البيانات واستخدامها بحيث يكون هنالك ضوابط لهذه الصلاحيات.

رابعاً: ضمان الالتزام بالجودة:

ينبغي الالتزام بمعايير الجودة عند إعداد الإحصاءات (التقارير الإحصائية) ونشرها، وتحدي نقاط القوة وفرص التحسين بشكل دوري ومنتظم لتطوير جودة العمليات والمخرجات الإحصائية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. وجود نصوص واضحة بالتزام الجهة المنتجة للبيانات الإحصائية بتوفير بيانات إحصائية ذات جودة عالية.
2. الإشارة باستخدام أدلة وإطر الجودة المعتمدة للجهة أو للجهات الإحصائية المحلية والاتحادية والتي تهتم بمعايير وإجراءات الجودة الإحصائية والتي تحدد نطاق الجودة وكيفية تطبيقها في الجهة.
3. وجود إجراءات تقوم بفحص معايير جودة البيانات أثناء عملية الانتاج من خلال أشخاص محددين أو وحدة تنظيمية متخصصة للقيام بذلك ومن خلال نماذج معتمدة ويفضل التنسيق مع المراكز الإحصائية المحلية والاتحادية لتطبيق هذه المعايير بشكل سليم.
4. مراقبة جودة المنتجات الإحصائية بشكل منتظم وتقيمها والإبلاغ عنها وفقاً لمعايير جودة الإحصاءات.
5. وضع تعريف بشأن كيفية إدارة الجودة في عملية الإنتاج الإحصائي، وتشمل:
   - وصف لعملية الإنتاج الإحصائي وتوثيق كل مراحلها.
   - وصف لطرق مراقبة الجودة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج الإحصائي.
6. توفير دورات تدريبية منتظمة للموظفين لتوعيتهم عن قيمة جودة البيانات ودعم خطة ضمان الجودة.
7. تحليل نتائج تقارير الجودة بشكل منتظم ويتم إبلاغ الإدارة العليا للبت في تحسين الإجراءات.
8. وضع إجراءات لتحسين جودة المنتج وفق تقارير الجودة.
9. تنفيذ مسوحات رضا المستخدمين بانتظام وإدراج نتائجها في خطة العمل لتحسين جودة البيانات.

خامساً: ملاءمة الموارد وكفايتها:

ينبغي توفر الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لإدارة العمليات الإحصائية بمهنية من أجل إنتاج إحصاءات عالية الجودة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

ملاءمة وكفاية الموارد البشرية والمالية لتلبية الاحتياجات الإحصائية الحالية.

1. ملاءمة مؤهلات العاملين في تنفيذ العمل الإحصائي وتطوير الكفاءات بشكل مستمر وحسب الحاجة.
2. ملاءمة وكفاية الموارد التكنولوجية من برامج وأجهزة لدعم العمليات الإحصائية والاحتياجات الإحصائية.
3. تطبيق مبدأ إدارة المشاريع عند تنفيذ العمليات الإحصائية.
4. التحول الإلكتروني لجميع العمليات والبرامج والمخرجات والتوثيق للعمليات الإحصائية.

إدارة العمليات الإحصائية

تتطلب العمليات الإحصائية تحديد لمراحل الإنتاج الإحصائي، حيث يجب وضع نموذج خاص، ويمكن أيضا استخدام النماذج المعتمدة مثل نموذج Generic Statistical Business Process Model GSBPM)) بحيث يتم تغطية جميع مراحل العمل التفصيلية لضمان الوصول لمنتج سليم، تشمل:

اولا: العمليات الرئيسية:

1. إدارة العمليات الإحصائية: يتم اعتماد النموذج العام للعمليات والإجراءات الاحصائية (GSBPM)
2. والمعتمد في المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء كإطار مرجعي يعمل على ضمان خطوط إنتاج سليمة للبيانات الشرطية.
3. إدارة الجودة (تقييم جودة البيانات وآلية المراقبة): يتم العمل على تصميم نظام لضمان الجودة يعمل بالتوازي مع نظام العمليات الشرطية الداخلي.
4. إدارة البيانات الوصفية: يتم وضع تعريفات لجميع المتغيرات الإحصائية والبيانات الشرطية.
5. إدارة قواعد البيانات: المقصود هنا قاعدة البيانات الداخلية من الناحية التقنية ومن الناحية الإحصائية بحيث تكون نماذج الإدخال وهيكلية البيانات وفق المعايير المعتمدة الوطنية والدولية.
6. إدارة المعرفة: ويعني نقل المعرفة من خلال النموذج المعتمد والأنظمة الداخلية لجميع العاملين بإنتاج البيانات وتدريبهم عليها بشكل كافي.
7. إدارة المنهجيات الإحصائية الشرطية: ويعني وضع وصف كامل للمنتج الإحصائي الشرطي لتفسير آلية العمل والحساب.

إدارة خدمة العملاء: وهي العملية التي يتم من خلالها تلبية احتياجات وتوقعات العملاء من الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد، وذلك من خلال تقديمة خدمة ذات جودة عالية ينتج عنها رضا العملاء.

ثانياً: العمليات الداعمة:

وتكون جزء من عمليات المؤسسة الشرطية الأخرى مثل (إدارة الموارد المالية وإدارة المشاريع، إدارة الإطار القانوني، إدارة الإطار التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي) وينبغي أن تؤدي هذه العمليات بكفاءة بحيث تراعي جودة المخرجات وكلفتها ووقتيتها والعبء الناتج عنها ولضمان ذلك ينبغي مراعات إدارة هذا العمليات بما يدعم رفع كفاءة العمليات الرئيسية.

ثالثاً: وضوح المنهجيات وسلامتها:

ويقصد بذلك أن التحقق من أن المنهجية المستخدمة في تنفيذ العملية الإحصائية منهجية سليمة تشمل الطرق والأساليب والتصانيف وتشمل جميع التعاريف للبيانات الشرطية، وتساهم في تحقيق أهداف تلك العملية والمتمثلة في توفير البيانات الدقيقة اللازمة لتفسير الظاهرة والنتائج والأرقام.

كما يجب استخدام المعايير الوطنية المعتمدة والدولية وأفضل الممارسات وبما يتناسب مع وضع المؤسسة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. توافق إطار العمل الإحصائي المنهجي مع المعايير الوطنية المعتمدة بالأدلة الصادرة عن المراكز الإحصائية والتعاريف الداخلية للعمل الشرطي وفق المبادئ الدولية.
2. وجود الإجراءات الكافية لضمان تطبيق المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية المعتمدة ضمن نموذج العمليات المعتمدة.
3. قياس مدى تطبيق المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية المعتمدة والموحدة عن طريق نظام جودة.
4. التحول الالكتروني لإجراءات العمل بمختلف مراحلها بشكل ملائم ويمكن الوصول إليها بسهولة.
5. إعادة تصنيف وتصميم البيانات الشرطية من السجلات الإدارية لجعلها مناسبة للأغراض الإحصائية.

رابعاً: فعالية تكلفة البرنامج الإحصائي:

ينبغي استخدام الموارد المختلفة بفعالية لضمان جودة الأداء وإدارة الوقت الأمثل للتنفيذ والذي يضمن تحقيق تكلفة معقولة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. وجود وثائق داعمة لتحقيق فعالية تكلفة البرنامج الإحصائي.
2. وجود إجراءات لقياس مستوى الفعالية في إنتاج المؤشرات الإحصائية.
3. استخدام الأساليب الإحصائية والإجراءات المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار خفض الكلفة.
4. استخدام السجلات الإدارية في عملية إعداد المؤشرات الإحصائية كلما كان ذلك ممكناً.
5. استخدام الأساليب الإحصائية والإجراءات المناسبة التي تأخذ بعين إدارة الوقت.

ينبغي أن تعد المخرجات الإحصائية وفق المعايير والمنهجيات الإحصائية المعتبرة والمعتمدة ولضمان ذلك ينبغي تطبيق معايير الجودة الإحصائية التي تغطي (محاور الجودة) التالية:

أولا: ضمان الملائمة:

ينبغي انتاج احصائيات تلبي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين، وأن تكون المفاهيم والتصانيف والاحصائيات تفي باحتياجات المستخدمين ومتطلباتهم ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. تحديد المستخدمين الحاليين والمحتملين وتحديد أولياتهم وطبيعة احتياجاتهم للإحصاءات.
2. وجود إجراءات محددة لمشاورة المستخدمين حول احتياجاتهم وتتضمن الإجراءات الاستجابة للطلبات الطارئة وذات الأولوية.
3. وجود إجراءات لمراقبة مدى تلبية الإحصاءات التي يتم إصدارها لاحتياجات المستخدمين.
4. قياس دوري ومنتظم لرأي مستخدمي الإحصاءات وقياس مدى رضا المستخدمين لمدى ملائمة الإحصاءات المنتجة.

ثانياً: ضمان الدقة والموثوقية:

ينبغي إعداد ونشر إحصاءات شرطية دقيقة وموثوقة وفق القواعد الوطنية والدولية بحيث تكون الإحصاءات المحسوبة قريبة مع القيمة الحقيقية لهذه الظاهرة، ويتم تقدير الدقة من خلال بعض القياسات المتعلقة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. وجود منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق وفحص البيانات الشرطية.
2. تطبيق الجهة لمعايير وإجراءات فحص دقة البيانات بشكل دوري ومنتظم.
3. تطبيق الأدلة والإجراءات والمعايير المعتمدة في الأجهزة الإحصائية الاتحادية والمحلية لتقييم دقة البيانات والإحصاءات.
4. وجود آلية تتضمن عمليات فحص وتدقيق البيانات ووجود آليات متابعة الأخطاء وكيفية معالجتها وتطبيقها بشكل منتظم.
5. استخراج مؤشرات الجودة الخاصة بقياس دقة البيانات.
6. توثيق نتائج الفحص والتدقيق والتقييم للبيانات ومناقشتها بهدف تحسين وتطوير مستوى دقة البيانات، وتحديد مدى تأثيرها على مستوى جودة المؤشرات الإحصائية.

ثالثاً: ضمان الاتساق والترابط والقابلية للمقارنة:

ينبغي إعداد وإصدار إحصاءات متسقة فيما بينها، ومتسقة عبر الزمن ويمكن المقارنة بينها من خلال استخدام معايير ومفاهيم وتصانيف موحدة بحيث تكون قابلة للتجميع وللمقارنة، ويعتبر الاتساق والترابط المنطقي أحد أهم معايير الجودة النوعية في البيانات الإحصائية، وتمكن من مقارنة وربط قواعد البيانات ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. اعتماد كافة المعايير والتصانيف والمفاهيم والتعاريف المستخدمة بالأجهزة الإحصائية.
2. فحص مطابقة المتغيرات والمؤشرات والجداول المنتجة ضمن الجهة نفسها من خلال مقارنة السلاسل الزمنية.
3. عمل دراسة مقارنة بين المفاهيم والتصنيفات والمعايير المستخدمة في الجهات الحكومية ومراكز الإحصاء المحلية.
4. وجود وثيقة تبين مدى الاختلاف في التغطية والمفاهيم والتصانيف الإحصائية المستخدمة وتلك المطبقة عالميا مع وجود آليات لمعالجة هذه الفروقات سعيا لتحقيق تطابق مناسب في المفاهيم والتصانيف المستخدمة.
5. إجراء مقارنات ومطابقات ثنائية للإحصاءات المنتجة مع إحصاءات مناظرة من مصادر أخرى، كما يمكن مقارنتها مع إحصاءات لمناطق جغرافية ودول أخرى.

رابعاً: ضمان الإتاحة وإمكانية الوصول والوضوح:

ينبغي إتاحة الإحصاءات الشرطة وحسب مصفوفة السرية والبيانات الوصفية للمستخدمين بشكل ملائم يمكنهم من الوصول إليها بيسر وسهولة ويمكن فهمها بشكل جيد، وبما يضمن تحقيقها لأكبر قدر ممكن من الفائدة المرجوة بحيث يتم ذلك من خلال الآتي:

1. وجود سياسة وإجراءات محددة لنشر الإحصاءات وإتاحتها للمستخدمين وبمختلف الطرق الملائمة لاحتياجاتهم المختلفة.
2. توثيق البيانات الوصفية وفقا لمعايير نظم البيانات الوصفية المعتمدة بحيث يتم فيها الربط بين المتغيرات والمؤشرات وبياناتها الوصفية.
3. عرض الإحصاءات مع بياناتها الوصفية بطريقة تضمن التفسير السليم للإحصاءات وإجراء المقارنات الصحيحة.
4. إتاحة البيانات الوصفية اللازمة لضمان وضوح الإحصاءات المنتجة لكافة المستخدمين.
5. استخدام التكنولوجيا الحديثة لنشر الإحصاءات لخدمة أكبر عدد من المستخدمين وإتاحة المجال

للمستخدم من استخراج التقارير الملائمة لاحتياجاته.

6. تسهيل التواصل مع مستخدمي البيانات وتعريفهم بتفاصيل البيانات المتوفرة من حيث فائدتها ودوريتها وحداثتها مع السعي لاستطلاع رأيهم وأخذ مقترحاتهم.
7. إطلاع المستخدمين على جودة المخرجات الإحصائية وفقا لمعايير الجودة المعتمدة.
8. تنوع وسائل الإعلام والاتصال المستخدمة في النشر لضمان سهولة الاطلاع على البيانات لمختلف المستخدمين.
9.

خامساً: ضمان الحداثة والوقتية:

ينبغي أن يتم اعداد الإحصاءات وإصدارها بوقتية مناسبة ودون تأخير، لضمان حداثة البيانات التي يتم اتاحتها للمستخدمين، والالتزام بإتاحة البيانات بدورية مناسبة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مسبقا مع المستخدمين. وتعني حداثة البيانات بالمدة الزمنية بين الفترة المرجعية للمؤشر وتاريخ نشرة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

1. تحديد الوقت الزمني المناسب لإتاحة الإحصاءات بما يتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية وبما يلبي احتياجات المستخدمين.
2. إعداد جدول زمني متفق عليه مع المستخدمين للبيانات يوضح تواريخ إتاحة البيانات مع وجود آلية متابعة مستمرة لضمان توفير البيانات في التواقيت الزمنية المتفق عليها.
3. إطلاع المستخدمين عن أية تأخيرات محتملة لتزويدهم بالبيانات يوضح تواريخ إتاحة البيانات في التواقيت الزمنية المتفق عليها.
4. إطلاع المستخدمين عن أية تأخيرات محتملة لتزويدهم بالبيانات مع توضيح السبب والتواريخ الجديدة لتوفير البيانات، على ألا يتجاوز مواعيد حرجة ومهمه لنشر إحصاءات رسمية مطلوبة لمتخذ القرار في المؤسسة / الإمارة.
5. توفير معلومات عن زمن تغطية البيانات ومستوى حداثتها والتي يتم تزويدها للمستخدمين، ومدى الالتزام بتوفير البيانات ضمن التوقعات المحددة مسبقا.

فريق عمل إطار جودة البيانات الشرطية

الإسم	المسمى	الجهة
د. حمدان أحمد الغسيه	مدير مركز إستشراف المستقبل ودعم إتخاذ القرار بالوكالة	مركز إستشراف المستقبل ودعم إتخاذ القرار - شرطة دبي
علياء حسين البلوشي	مدير إدارة الإحصاء	مركز إستشراف المستقبل ودعم إتخاذ القرار - شرطة دبي
طارق عبدالله البهندي	رئيس قسم جودة وتدقيق البيانات	مركز إستشراف المستقبل ودعم إتخاذ القرار - شرطة دبي
إسراء عوض النور	محلل إحصائي أول	مركز إستشراف المستقبل ودعم إتخاذ القرار - شرطة دبي
علي قيصر سيد	خبير إحصائي	مركز إستشراف المستقبل ودعم إتخاذ القرار - شرطة دبي
نورة علي	مدير إدارة المنهجيات الإحصائية	المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء
زيد القاضي	مستشار احصائي	المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء
امنه الشامسي	تنفيذي اتصال اعلامي	المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء
محمد الملا	مدير إدارة المسوح والأطر الإحصائية	مركز دبي للإحصاء
نسيبه المرزوقي	محلل احصائي أول	مركز دبي للإحصاء
شادي موسى	ضابط احصائي أول	مركز دبي للإحصاء